ميكام
مركز ميريان
للدراسات المتقدمة
في المنطقة المغاربية
MECAM
Merian Centre
For Advanced Studies
In The Maghreb
MECAM Papers

يوسف الشريف

تونس وغانا: تواريخ موازية وديمقراطيات متباعدة

MECAM Papers | Number 17 | June 10, 2025 | https://dx.doi.org/10.25673/119136 | ISSN: 2751-6490

غالبا ما تم توصيف غانا وتونس كمنارتين للديمقراطية في كلا المنطقتين. ولكن بينما نضجت الديمقراطية في غانا عبر العقود، ظلت التجربة التونسية هشة لتنهار في نهاية المطاف. تدرس هذه المقالة مدى تأثير المسارات التاريخية والخيارات الريادية والتأثيرات الإقليمية والتحديات الاقتصادية على تشكيل المسارات الديمقراطية في كل من البلدين، لتقدم دروسا حول مخاطر التراجع الديمقراطي.

- حققت غانا انتقالها الديمقراطي في التسعينيات، حيث كانت فترة توسع ديمقراطي شامل، مما سمح بترسيخ مؤسساتها. بينما شهدت تونس انتقالها الديمقراطي في عام 2011 اثناء فترة انحسار ديمقراطي عالمي، مما جعل عملية التوطيد أكثر هشاشة.

- لقد خاضت الدولة التونسية ذات المركزية الشديدة صراعا مع الحوكمة الديمقراطية، في حين سهل ضعف الدولة في غانا ونظامها اللامركزي والقابل للتكيف التأقلم السياسي والصمود المؤسساتي. كما ساهم كل من الارث الاستعماري الفرنسي والبريطاني في احداث فرق اضافي.

- على صعيد الدعم الخارجي، استفادت غانا من المعايير الديمقراطية القوية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بينما ظل اتحاد المغرب العربي – وهو نظيرها في شمال إفريقيا – يعاني من عجز سياسي بالنسبة إلى تونس. وقد أدى اعتماد تونس بعد عام 2011 على المساعدات والدعم الدولي غير المنتظمين إلى خلق حوافز متناقضة، على عكس الشراكات الخارجية المستقرة نسبيا في غانا.

- واجه كلا البلدين أزمات اقتصادية حادة، مما أجج خيبة أمل عامة من الديمقراطية. فقد أدى الانهيار الاقتصادي في تونس، الناجم عن ارتفاع الديون والتضخم، إلى اضمحلال الديمقراطية. ويشكل تزعزع الاستقرار الاقتصادي الحالي في غانا خطرا مماثلا على استقرارها الديمقراطي.

التوصيات

يعد الفشل الديمقراطي في تونس بمثابة تحذير لغانا: فالبقاء الديمقراطي ليس امرا يقينيا قط. يجب على مقرري السياسات في غانا معالجة نقاط الضعف المؤسساتية، والانفلات الاقتصادي، والاستقطاب الإعلامي، وخيبة الأمل المتزايدة لتفادي التراجع الديمقراطي.

لماذا تقارن غانا بتونس؟

ما الذي يمكّن الديمقراطيات من الاستمرار، ولماذا يخفق بعضها رغم انها كانت واعدة في البداية؟

تنبع هذه المقالة من ملاحظاتي الشخصية: بصفتي باحثا من تونس وملمًا بطبيعة مشهدها السياسي، فقد زرت غانا عدة مرات وأدهشتني أوجه التشابه والتناقض بين البلدين. تبلورت هذه التأملات بعد النقاشات التي اجريت خلال مؤتمر مركز ميريان للدراسات المتقدمة في افريقيا (MIASA) في ديسمبر 2024 في أكرا، حيث دار جدل مطول حول مسألة الحوكمة في إفريقيا. لم يكن إذا اختيار هذه الحالة اعتباطيا: فقد وصف الغرب كلا من تونس وغانا بأنهما „منارات للديمقراطية“، مما يجعلهما حالتين مناسبتين لتفحص قدرة الديمقراطية على الصمود والفشل. شهد البلدان مسارات استقلال مماثلة، وكان لديهما قادة مؤسسون أشداء ذوي سير ذاتية متقاربة، كما تطورا في مناطق جغرافية غير مستقرة.

و لكن وعلى سبيل التوضيح، يختلف تاريخ ما قبل الاستعمار والاستعمار للبلدين، فضلا عن هياكلهما الاجتماعية والاقتصادية، اختلافا كبيرا. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن المقالة لا تقبل توصيف „منارة الديمقراطية“ دون نقد؛ بل تحلل ما إذا كانت هذه التسمية ثابتة بمرور الوقت ولماذا دامت الديمقراطية في غانا أكثر من تونس. وبالإضافة إلى ذلك، فان المقارنة غير المألوفة بين تونس وغانا تفسح المجال لرؤى جديدة بشأن التحول الديمقراطي في إفريقيا من خلال التقريب بين حالة شمال أفريقية وأخرى في غرب إفريقيا.

التشابهات البنيوية

هناك العديد من نقاط التشابه بين تونس وغانا. فقد أحرز كلاهما استقلاله في أواخر الخمسينيات وأثر في تكوينهما قائدان مؤسسان تميزا بالكاريزما. فالحبيب بورقيبة قاد تونس إلى الاستقلال من فرنسا في عام 1956، بينما حرر كوامي نكروما غانا من الإمبراطورية البريطانية في العام التالي. اما الرئيسان اللذان كان لهما أبقى وقع على غانا وتونس بعد زعيميهما المؤسسين، وهما النقيب الطيار جيري جون رولينغز في غانا والفريق أول زين العابدين بن علي في تونس، فقد كانا عسكريين لجآ إلى الشعبوية وراوحا بين الاشتراكية والليبرالية. وكان البلدان في الثمانينيات والتسعينيات يمثلان انموذجا مثاليا لصندوق النقد الدولي في كل من منطقتيهما. ومع ذلك، فقد أصبحت تونس وغانا بين عامي 2011 و2021 مثالين للتحولات الديمقراطية الناجحة.

كما يتشابه موقعهما الإقليمي. فالجزائر الواقعة على الحدود الغربية لتونس لديها نظام حكم عسكري كان في خضم حرب مع المغرب في الستينيات. كما شهدت الجزائر حربا أهلية امتدت لعقد من الزمن وانتهت في عام 2002. اما ليبيا، وهي على الحدود الشرقية لتونس، فكانت تخضع لحكم الجيش والقوات شبه العسكرية الى غاية 2011. وخاضت حربا مع تشاد من عام 1978 إلى عام 1987 ومناوشات مع العديد من القوى الإقليمية والعالمية منذ السبعينيات. وفي الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020، عانت ليبيا من حرب أهلية. وبالتالي، فإن الدول المجاورة لتونس لها تاريخ طويل من الصراع العسكري والحكم الاستبدادي. كما اتسم السياق الإقليمي لغانا في غرب إفريقيا بالحروب الأهلية والانقلابات وعدم الاستقرار. فقد شهدت نيجيريا، وهي الدولة المهيمنة اقليميا، حربا أهلية في الستينيات، وعدة حالات من الصراع الأهلي المحلي التي تستمر الى اليوم، وثلاثة عقود من الحكم العسكري انتهت فقط في عام 1999. كما عانت ساحل العاج وليبيريا وسيراليون من حروب أهلية مدمرة وسلسلة من الانقلابات بين الثمانينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، في حين كافحت مالي وبوركينا فاسو تنامي حركات التمرد الجهادية في اعقاب سلسلة من الانقلابات وتاريخ طويل من الاضطرابات الأهلية والحروب الإقليمية. ونجت تونس وغانا من هذا التوتر في كلتا المنطقتين دون أي ضرر يذكر.

الاختلافات الهيكلية

هناك اختلافات كبيرة بين تونس وغانا قد تفسر سبب تحقيقهما لمثل هذه النتائج المختلفة في التحول الديمقراطي. فغانا أكبر من تونس وأكثر ثراء من حيث الموارد الطبيعية (Ahlman 2023). وتميزت تونس بدولة بيروقراطية مركزية لعدة قرون. وقد تشكل نظامها السياسي بتأثير الحكم الفرنسي المباشر وسياسات التحديث الخاضعة للمحمية، وتم تعزيز جهاز دولتها في عهد بورقيبة وبن علي (Anderson 1986). ورغم ضعف مؤسسات الدولة في غانا، فقد كانت تتمتع بآليات المصالحة السياسية. وورثت البلاد نظاما بريطانيا يعتمد بشكل أكبر على الحكم غير المباشر والسلطات التقليدية. وبعد الاستقلال، تم ضبط محاولات نكروما لفرض المركزية وذلك من قبل النخب الجهوية والتدخلات العسكرية وسياسات اللامركزية اللاحقة (Afolayan 2013). وفي حين عرفت تونس نظاما استبداديا مركزيا ومستقرا في عهد بورقيبة ووريثه بن علي، تعرضت غانا لانقلابات متكررة وعدم استقرار حتى التسعينيات. وبينما مرّت غانا بفواصل ديمقراطية قصيرة خلال فترة حكمها الاستبدادي، كانت تونس دائما خاضعة لحكم زعماء أقوياء حتى ظهور الديمقراطية في عام 2011.

رولينغزمقابل بن علي: القيادة وإرساء الديمقراطية

نفذ رولينغز انقلابا نمطيا في عام 1981، وتولى بن علي الرئاسة بواسطة انقلاب دستوري في عام 1987. قدم كلاهما نفسه كإبن للشعب ينتمي الى وسط متواضع و انفصلا عن النخب القديمة، وذلك رغم احتفاظهما بمكونات هياكل السلطة القائمة اثناء فترة حكمهما. استخدم كلاهما خطابا وسياسات شعبوية لتعزيز الشرعية، مثل محاربة الاجحاف الاجتماعي أو تبني خطاب معادي للإمبريالية (Gyimah-Boadi and Rothchild 1982). كما اتّبع الاثنان جداول اعمال اقتصادية نيوليبرالية. ومع ذلك، فقد كانت هناك أيضا اختلافات لافتة بين الشخصيتين: تبنى رولينغز التحول الديمقراطي خلال فترة ازدهار الديمقراطية الليبرالية على الصعيد العالمي في التسعينيات (Haynes 2024). اما بن علي، الذي كان قد استولى لتوه على السلطة المطلقة في ذلك الوقت، فقد عزز الاستبداد بدلا من التحول الديمقراطي. وقد فوت بذلك موجة التحول الديمقراطي وواصل السيطرة الاستبدادية. بعبارة أخرى، بنى رولينغز ديمقراطية نيوليبرالية، واقام بن علي حكما استبداديا نيوليبراليا. ولذلك، عندما تخلى رولينغز عن السلطة، تقبّل أتباعه تدريجيا فكرة الحياة الديمقراطية وكانوا من الفاعلين الكاملين في هذه التجربة السياسية. اما في تونس، فقد بدأت الديمقراطية بعد اسقاط بن علي لا في عهد حكمه. وعلاوة على ذلك، اعتبرت جماعة بن علي والمستفيدون بشكل غير مباشر من النظام أن الانتقال يمثل فقدانا للامتيازات ووضعا فوضويا. حيث انتهجوا سياسة الثورة المضادة لمعظم العقد اللاحق لسقوط زعيمهم، مما ساهم في اضعاف الديمقراطية.

توقيت التحولات الديمقراطية

بدأ التحول الديمقراطي في غانا عندما أصبحت الديمقراطية الليبرالية مهيمنة عالميا، وذلك عند نهاية الحرب الباردة. تم تنظيم انتخابات محلية حرة نسبيا في عام 1988، لكن التاريخ الرسمي لبداية للديمقراطية في البلاد هو عام 1992، أي بعد بضعة أشهر من إنهيار الاتحاد السوفياتي. وبحلول عام 2001، حققت غانا أول انتقال سلمي للسلطة، عندما تقاعد رولينغز وخسر وريثه المرشح الانتخابات. واستمرت الديمقراطية في غانا منذ ذلك الحين، على الرغم من التحديات الاقتصادية والحوكمية (Haynes and Kumah-Abiwu 2024). على النقيض من ذلك، حصل الانتقال التونسي الذي استمر من 2011 إلى 2021 في وقت كانت فيه الديمقراطية العالمية في تراجع، بينما انتعش الاستبداد من جديد. وبالتالي، افتقر النظام الديمقراطي لرسوخ جذور مؤسساتية وكان هشا عندما عصفت الأزمات. فكان

توطيد الديمقراطية أصعب بكثير في تونس مقارنة بغانا (Linz and Stepan 1996). هناك حجتان رئيسيتان يمكن تقديمهما هنا، تتعلق الأولى بالتوقيت وسبب أهميته. فقد كان انتقال غانا إلى الديمقراطية يشبه المتزلج الماهر الذي يركب الموجة المثالية، ويتجه مع التيار العالمي نحو التحول الديمقراطي. اذ اجتازت البلاد هذه التجربة دون ان تصاب بمكروه وحصلت على كل الدعم والاهتمام اللازمين من العالم الخارجي. ولم تكن هناك تهديدات خارجية كبيرة أيضا، حيث كان الطغاة يسقطون الواحد تلو الآخر. اما تونس فقد التقطت الموجة عندما كانت الديمقراطية في تراجع، وبينما كانت العناصر المناهضة للديمقراطية تتوطد محليا وفي جميع أنحاء العالم، مما جعلها تتخبط مع تلاشي الحماس العالمي تجاه الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، وهذه الحجة الثانية، كان لدى ديمقراطية غانا الوقت الكافي لتنضج، لذلك عندما بدأت الديمقراطية العالمية في التدهور حوالي عام 2010، كان لديها ما يكفي من الضوابط للاستمرار. اما ديمقراطية تونس فقد كانت حديثة للغاية وغير مستقرة.

الأطراف الخارجية

على المستوى الإقليمي، تلعب الجزائر ونيجيريا أدوارا مهمة في كل من شمال وغرب إفريقيا (Kim 2022). أثّرت صراعات نيجيريا السياسية ونفوذها الاقتصادي على استقرار غانا. لكن واقع نيجيريا التي كانت في طريقها نحو الديمقراطية المدنية في التسعينيات كان له تأثير إيجابي على التحول الديمقراطي في غانا: اذ لم يكن لدى تلك الدولة المهيمنة أي اعتراض على تحول غانا الديمقراطي. أما الجزائر، في المقابل، فهي تتبع نموذج حوكمة قومي خاضع لسيطرة عسكرية وتتوخى الحذر من الأنظمة الديمقراطية، خاصة إذا ما اعتبرت مدعومة من الغرب. لذا لم يكن من السهل على تونس ان تعزز نظاما ديمقراطيا تحت أعين الجزائر. فقد كانت التوترات الدبلوماسية شديدة، خاصة في سنوات 2011-2013، وظلت المساعدات الجزائرية – التي تحتاجها تونس – محدودة خلال العقد الذي كانت فيه تونس تنفرد بالديمقراطية العربية.

وبما أن التحول في تونس حدث خلال حرب الخليج الباردة، وجدت تونس نفسها ضحية لأطراف مجلس التعاون الخليجي الإستبدادية المتنازعة: المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة المواجهة لقطروحليفتها تركيا (Lynch 2017). وقد انطوى الصراع الخليجي على ضغوط دبلوماسية واقتصادية وتهديدات عسكرية ونفوذ إعلامي. فأثر على العديد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومن بينها تونس. كما ادى قرب تونس من ليبيا الى تعزيز أهميتها في اللعبة الجغراسياسية السائدة آنذاك. فكانت دول مجلس التعاون الخليجي من الممولين المهمين اللذين لعبوا دورا في الاستثمار الاقتصادي - ولكن ليس في تدعيم المؤسسات الديمقراطية، بل بالعكس. لم تشهد غانا شيئا من هذا القبيل.

فيما يتعلق بالهيئات الإقليمية، كانت غانا في وقت انتقالها الديمقراطي تنتمي (ولا تزال تنتمي) إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، وهي منظومة ناجعة كان دعمها ضروريا للحفاظ على استقرار غانا وديمقراطيتها ولخلق الفرص الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، كانت تونس (ولا تزال) عضوا في اتحاد المغرب العربي، وهو هيكل أصابه الجمود بسبب الخلافات بين قيادات شمال إفريقيا. بينما كانت غانا جزءا من تشكيلة اقتصادية، بقيت تونس لوحدها.

اما فيما يتعلق بالساحة العالمية، تلقت غانا مساعدات كبيرة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وممولين آخرين منذ أوائل التسعينيات وما بعدها قصد توطيد ديمقراطيتها. وبينما كانت تبني أسسها الديمقراطية في التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين، لم يكن هناك مؤيدون بارزون للاستبداد في العالم. وعلى عكس غانا، كان الدعم الأجنبي التونسي مجزأ. فقد قسمت المساعدات المالية القادمة من الاتحاد الأوروبي

بين تعزيز الديمقراطية ومراقبة الهجرة. وقد تلقت تونس بالفعل مساعدات ضخمة من ديمقراطيات مجموعة السبع والاتحاد الأفريقي، لكنها كانت غير متسقة ومشروطة وغير كافية لتحقيق الاستقرار في نظامها الجديد. بالإضافة إلى ذلك، شكك بعض المانحين الأوروبيين، مثل فرنسا وإيطاليا، في قدرة تونس على الانتقال الديمقراطي. وعلاوة على ذلك، ومع الزيادة الملحوظة في كل من المهاجرين إلى أوروبا وهجمات المتطرفين في منطقة البحر الأبيض المتوسط بدءا من عام 2015 تقريبا، تراخى حماس الاتحاد الأوروبي.

التحديات المشتركة

هناك شعور بالتكرار هنا: فقد كان ينظر إلى تونس سابقا على أنها قصة نجاح ديمقراطية، تماما مثل غانا اليوم. كما وصفت تونس في الماضي ايضا كنبراس للديمقراطية والأمل. تظل الديمقراطية ديمقراطية الى ان تزول. فتتمتع غانا بنظام ديمقراطي راسخ، تم بناؤه على مدى فترة طويلة، ولكن إلى متى؟

تواجه كل من غانا وتونس تحديات اقتصادية كبيرة. فقد بلغ الدين العام لغانا نسبة 92.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022. وبلغت نسبة الدين في تونس 81 في المائة في عام 2023. وتفاقم التضخم في غانا من 31.5 في المائة في عام 2022 إلى 40.3 في المائة في عام 2023، متأثرا أساسا بارتفاع أسعار المواد الغذائية وانخفاض قيمة العملة. في تونس، تبقى نسبة التضخم دون 10 في المائة، لكن واجهت البلاد في الفترة الأخيرة نقصا متكررا في المواد الغذائية الأساسية مثل الخبز والسكر والحليب. ومع ذلك، يؤثر انخفاض قيمة العملة على كلا البلدين بنفس القدر. فقد خسر الدينار التونسي أكثر من 50 في المائة من قيمته مقابل الدولار الأمريكي خلال عقد الديمقراطية (2011–2021). بينما كان انهيار السيدي الغاني مفاجئا بدرجة أكبر: فقد خسر أكثر من 50 في المائة من قيمته بين يناير وأكتوبر 2022. ويعاني البلدان من عجز مالي مرتفع، مما يثقل كاهل المالية العامة.

تعاني كل من تونس وغانا من خيبة أمل سياسية، ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى الصعوبات الاقتصادية. اعتبر 82 في المائة من الغانيين أن بلادهم تسير في الاتجاه الخاطئ في عام 2024 (Afrobarometer 2024). وكشفت الاستبيانات تدهورا مستمرا في مدى ايمان التونسيين بالديمقراطية بين عامي 2011 و 2021 (Afrobarometer 2021; Pew Research Center 2014 ;IRI 2021). وبشكل عام، يشك التونسيون والغانيون في قدرة الديمقراطية على حل مشاكلهم الاقتصادية. فهم مستاؤون من الديمقراطية والمؤسسات والأحزاب السياسية. حيال ذلك، ليس من المستغرب ان المراقبين الغانيين أطلقوا الإنذار حين تلقى الزعيم الانقلابي لبوركينا فاسو، إبراهيم تراوري، „تصفيقا حارا“ في أكرا في يناير 2025 (Adu 2025).

هناك عامل مهم آخر يجب ملاحظته عند المقارنة بين البلدين وهو الفساد. حيث يغذي الشعور بالفساد خيبة الأمل من السياسة. وفقا لمؤشر قياس الفساد (CPI) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، انخفضت مرتبة غانا من 52 (3.5 من 10) في عام 2000، عندما كان رولينغز لرئيسا للبلاد، إلى المرتبة 68 (4.1 / 10) في عام 2010، بعد عقد من رحيله، عندما كانت البلاد تعتبر ديمقراطية متكاملة. واستمر تراجع ترتيبها إلى حد المرتبة 73 (4.3 / 10) في عام 2021 ثم إلى المرتبة 80 (4.2 / 10) في عام 2024، عندما نظمت آخر انتخابات عامة. وكانت تونس في المرتبة 32 (5.2/10) في عام 2000 اثناء ديكتاتورية بن علي، ثم في المرتبة 66 (4.3/10) في عام 2010 مباشرة قبل اندلاع الثورات العربية، وأخيرا في المرتبة 70 (4.4/10) في عام 2021، تماما قبل تراجع مؤشر الديمقراطية (Transparency International 2025). وينظر الراي العام إلى المسؤولين المنتخبين على أنهم يخدمون مصالحهم الشخصية وليسوا بإصلاحيين على الرغم من التغيير الديمقراطي المحرز عبر الزمن. وقد أدى ذلك إلى التشكيك في مصداقية النخب الديمقراطية وخلق جدارا عازلا بين تلك النخب وناخبيها.

ثم هناك قضية التطرف العنيف. تواجه كل من تونس وغانا تهديدات جهادية على حدودهما المباشرة وعلى أراضيهما ايضا. في تونس، شن الجهاديون سلسلة من الهجمات في السنوات 2011-2021, مما خلق انطباعا عاما بأن الديمقراطية جلبت معها التطرف والإرهاب. وقد نجت غانا حتى الآن من هذه الهجمات. لكن الدول المجاورة لها وهي بوركينا فاسو وتوغو وساحل العاج عانت من عدة هجمات إرهابية في العقد الماضي. ظلّ خطر العدوى مرتفعا (De Bruijne, Courtright and Ellis 2024). إذا تفاقم التهديد، ستسعى القوات الأمنية والعسكرية الى فرض المزيد من القيود على الحريات وان تكون لها الكلمة الحاسمة. وقد يتقبل الرأي العام ذلك، خاصة في عصر وسائل التواصل الاجتماعي.

وأخيرا، تتمتع كل من غانا وتونس بمشهد إعلامي وتواصل اجتماعي حيوي، وهي وان كانت تبقي على خطاب عام نابض، الا انها تكون أيضا عرضة للمعلومات الكاذبة والتضليل. وتستخدم الأحزاب السياسية اساليب التضليل الاعلامي للتأثير على الرأي العام. ويستخدم مؤيدوها المواقع الالكترونية الإخبارية والأنشطة المعلوماتية للترويج لمرشحيهم وزرع البلبلة. وعلى الرغم من عدم توثيق حالات معينة تقوم فيها جهات فاعلة تابعة لدول اجنبية مثل روسيا والصين بنشر معلومات مضللة في غانا، إلا أن هناك قلقا أوسع نطاقا بشأن استغلال الكيانات الأجنبية للمشهد الإعلامي في إفريقيا لتعزيز مصالحها. في حالة تونس، تورطت العديد من الجهات الفاعلة الأجنبية في حملات تضليل، بما في ذلك دول الخليج وتركيا ومصر. كل هذه الاطراف، المحلية والخارجية منها، تعمل على تسميم الرأي العام وتعظيم القضايا المذكورة في هذه المقالة، مما يؤدي الى تقويض الديمقراطية ومناصريها.

دروس لغانا

ان الديمقراطية في غانا مرنة ولكنها هشة. كان يُنظر إلى تونس ذات يوم على أنها منارة ديمقراطية، تماما كما تُعتبر غانا اليوم. ولكن أين تلك الآمال والثناء المبالغ فيه الآن؟ ان النجاح الديمقراطي لا يقتصر على إجراء الانتخابات فحسب، بل يعتمد على حسن الأداء الاقتصادي والأمن والحوكمة والقوة المؤسسية. ويمكن للأزمات الاقتصادية والفساد وانعدام الأمن وخيبة أمل الشباب أن تضعف المرونة الديمقراطية. وتمثل هذه المقالة تحليلا وتحذيرا – وليست نبوءة – بشأن هشاشة المكاسب الديمقراطية.

فتونس ليست ديمقراطية أوروبية بعيدة، بل هي دولة أفريقية لديها الكثير من أوجه التشابه مع غانا. لقد صمدت الديمقراطية في غانا لفترة أطول من تونس، ولكن بقائها غير مضمون إذا لم تعالج مشاكلها الهيكلية من خلال تعزيز مؤسساتها المستقلة، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والسلام، ورصد المعلومات الكاذبة والتضليل، ومنع خيبة الأمل السياسية من التسبب في انهيار النظام السائد.

المراجع

Adu, Patrick K. (2025), *A Resounding Ovation: What Ibrahim Traoré's Reception Reveals About the Youth's Perception of Leadership*, WACSI, 10 January, https://wacsi.org/a-resounding-ovation-what-ibrahim-traores-reception-reveals-about-the-youths-perception-of-leadership/ (06.03.2025).

Afolayan, Gbenga Emmanuel (2013), The Democratization Process in Ghana: Key Issues and Challenges, in: United Nations (ed.), *Democracy in the South: Participation, the State, and the People*, 116–136, https://doi.org/10.18356/6c1065f3-en (06.03.2025).

Afrobarometer (2021), *Tunisia Round 8 Summary of Results*, 28 October, https://www.afrobarometer.org/publication/summary-results-afrobarometer-round-8-survey-tunisia-2020-0/ (06.03.2025).

Afrobarometer (2024), *African Youth are Committed to Democracy but Express Greater Dissatisfaction than their Elders, Afrobarometer Inaugural Flagship Report Reveals*, 12 August, https://www.afrobarometer.org/articles/african-youth-are-committed-to-democracy-but-express-greater-dissatisfaction-than-their-elders-afrobarometer-inaugural-flagship-report-reveals/ (06.03.2025).

Ahlman, Jeffrey (2023), *Ghana: A Political and Social History*, London: Zed Books.

Anderson, Lisa (1986), *The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830-1980*, Princeton: Princeton University Press.

De Bruijne, Kars, James Courtright, and Grace Ellis (2024), *A Beacon of Democracy? How Hyper-Political Competition Increases the Risk of Violent Extremism in Ghana*, Clingendael, CRU Report, July, https://www.clingendael.org/publication/ghana-beacon-democracy (06.03.2025).

Gyimah-Boadi, Emmanuel, and Donald Rothchild (1982), Rawlings, Populism, and the Civil Liberties Tradition in Ghana, in: *Issue: A Journal of Opinion*, 12, 3/4, 64–69.

Haynes, Jeff (2024), Revolution and Democracy in Ghana: The Politics of Jerry John Rawlings, London, New York: Routledge.

Haynes, Jeff, and Felix Kumah-Abiwu (2024), *Looking Back at Three Decades of Ghana's Democracy*, Africa at LSE – LSE's Engagement with Africa, 10 January, https://blogs.lse.ac.uk/africaatlse/2024/01/10/looking-back-at-three-decades-of-ghanas-democracy/ (06.03.2025).

IRI (2021), *Public Opinion Survey: Residents of Tunisia. September 24 – October 11, 2020*, Center for Insights in Survey Research, https://www.iri.org/wp-content/uploads/2021/01/2020-10_iri_tunisia_report_-_final.pdf (06.03.2025).

Kim, Jiye (2022), Between a Regional Hegemon and a Middle Power: The Case of Nigeria, in: Gabriele Abbondanza and Thomas Stow Wilkins (eds), *Awkward Powers: Escaping Traditional Great and Middle Power Theory*, Singapore: Springer, 221–241.

Linz, Juan J., and Alfred Stepan (1996), *Problems of Democratic Transition and Consolidation*, Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Lynch, Marc (2017), *The Qatar Crisis, Project on Middle East Political Science*, POMEPS Briefings 31, October, https://pomeps.org/the-qatar-crisis-pomeps-brief-31 (17.09.2022).

Pew Research Center (2014), *Tunisian Confidence in Democracy Wanes*, Report, 15 October, https://www.pewresearch.org/global/2014/10/15/tunisian-confidence-in-democracy-wanes/ (06.03.2025).

Transparency International (2025), *Corruption Perceptions Index 2024*, https://www.transparency.org/en/cpi/2024 (10.04.2025).

نبذة عن المؤلّف

يوسف الشريف محلل سياسي وباحث متخصص في العلاقات الدولية، مختص في شمال إفريقيا وغربها. وهو باحث دكتوراه في جامعة لايدن (هولندا) وحاصل على الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة كينغز كوليدج لندن وماجستير في الدراسات الكلاسيكية من جامعة كولومبيا في مدينة نيويورك. وهو مدير مركز كولومبيا العالمي في تونس وقد شارك في بحوث مقارنة حول التحولات السياسية في المنطقة. يدرس في عمله التحول الديمقراطي والحركات الاجتماعية ودور الجهات الخارجية في السياسات الداخلية للدول. وقد ساهم في أشغال مركز ميريان للدراسات المتقدمة في المنطقة المغاربية (MECAM) سواء من خلال التنظيم المشترك للمؤتمرات وحضورها أوالمساهمة في المناقشات حول التحولات السياسية والمجتمعية في المنطقة. بالإضافة إلى أبحاثه، يشارك بانتظام في خلايا التفكير ووسائل الإعلام والمؤسسات الجامعية فيما يتعلق بقضايا الديمقراطية والحركات الاجتماعية والأمن الإقليمي.

البريد الإلكتروني: yc2514@columbia.edu
الموقع الإلكتروني: https://globalcenters.columbia.edu/content/youssef-cherif

IMPRINT

The MECAM Papers are an Open Access publication and can be read on the Internet and downloaded free of charge at: https://mecam.tn/mecam-papers/. MECAM Papers are long-term archived by MENALIB at: https://www.menalib.de/en/vifa/menadoc. According to the conditions of the Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike 4.0 International Public License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/legalcode), this publication may be freely reproduced and shared for non-commercial purposes only. The conditions include the accurate indication of the initial publication as a MECAM Paper and no changes in or abbreviation of texts.

MECAM Papers are published by MECAM, which is the Merian Centre for Advanced Studies in the Maghreb – a research centre for interdisciplinary research and academic exchange based in Tunis, Tunisia. Under its guiding theme “Imagining Futures – Dealing with Disparity,” MECAM promotes the internationalisation of research in the Humanities and Social Sciences across the Mediterranean. MECAM is a joint initiative of seven German and Tunisian universities as well as research institutions, and is funded by the German Federal Ministry of Research, Technology, and Space (BMFTR).

MECAM Papers are edited and published by MECAM. The views and opinions expressed are solely those of the authors and do not necessarily reflect those of the Centre itself. Authors alone are responsible for the content of their articles. MECAM and the authors cannot be held liable for any errors and omissions, or for any consequences arising from the use of the information provided.

Editor: Dr. Maria Josua

Editorial Department: Petra Brandt

Merian Centre for Advanced Study in the Maghreb (MECAM)
GIGA | Neuer Jungfernstieg 21
20354 Hamburg | Germany
https://mecam.tn
mecam-office@uni-marburg.de

With funding from the:
Federal Ministry of Research, Technology and Space